مجلة علمية محكمة يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة – جمهورية العراق

البحوث

التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع التركيز على الصادرات غير النفطية (انموذج الاقتصاد الريعي)

م.م. عبد الجبار عبود الحلفي
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي

المقدمـــة

يهتم هذا البحث بقضية التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة وخاصة الصادرات غير النفطية ، من خلال علاقة هذه التجارة ببنية الاقتصاد الكلية . كما يدرس ظاهرة اعتماد الدولة على هذا القطاع ، وارتباط ذلك بـــ(مجتمع الرفاهية). ويقوم البحث على فرضية مفادها (ان محور النشاط الاقتصادي) للدولة هو التجارة الخارجية التي تتسم بطابع التبعية الكلية للسوق الرأسمالية العالمية ، وان القاعدة الانتاجية المادية الوطنية الحقيقية مغيبة . ويكشف هيكل تجارة الصادرات غير النفطية جانباً من جوانب هذه الحقيقة . كما يكشف كون التركيب الطبقي للسلطة هو أحد العوامل الرئيسة في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الريعي). والمشكلة الرئيسة في اقتصاد الامارات ، كأي اقتصاد عربي آخر هي الاختلالات الهيكلية . وان كانت مستويات الخلل تختلف في العمق ، من اقتصاد عربي الى اخر . وتبرز التجارة الخارجية كقطاع رئيسي يعاني من هذا الخلل . ويكشف القطاع الفرعي لهذه التجارة ، وهو الصادرات غير النفطية جانباً من جوانب ذلك الخلل المزمن .

ولاريب ان الموضوع قد كتب عنه عدة دراسات سابقة الانها لم تتناول بعمق قضية الصادرات غير النفطية ، وهيكلها ومصادر انتاجها.فهي اولاً لم تفصل بين هذه الصادرات بشكل عام وبين حصة اعادة الصادرات منها بشكل خاص . فضلاً عن انها لم تدرس هذه الحقائق من خلال توجهات وتشكيلة الدولة الريعية . لان تلك الدراسات حاولت ان تتجنب الخوض في

موضوع الاقتصاد السياسي وطروحاته . وتناولت فقط المؤشرات الاقتصادية المجردة . ولذلك يتطرق البحث الى سمات اقتصاد الامارات بشكل مكثف .ودراسته من خلال طروحات الاقتصاد السياسي ، لارتباط ذلك بما يسمى بـــ(الدولة الريعية). ايماناً منا بأن التركيبة الطبقية للنظام السياسي هي التي توجه مسارات النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته .

وقد احتوى البحث في مضمونه المتواضع على اطار مفاهيمي للدولة الريعية . ثم بعض السمات الحالية لاقتصاد الامارات . ثم موقع الصادرات غير النفطية فيه . واستنتاجات وخاتمة للبحث . واخيراً بيانات خاصة بالموضوع قيد البحث .

وقد واجه الباحث مشكلة معقدة تتعلق بالبيانات ودقتها ذكرها في متن البحث بدلاً من تهميشها لتثبيتها في الفقرة الخاصة بموضوع الفصل بين الصادرات بنوعيها .اعادة الصادرات والصادرات الاعتيادية .

ولاندعي اننا وفينا الموضوع حقه . الاننا توخينا التفاصيل حيثما وجب ذلك .

اولاً: اطار مفاهيمي

يمكن القول ، وبصورة مبسطة ان الدولة الريعية (Rentier State) هي تلك الدولة التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مصدر طبيعي وحيد لتوليد الدخل ، خارج العملية الاقتصادية الحقيقية . وبذلك يصبح دخل النفط ، على سبيل المثال ، في الاقطار الخليجية ،ريعاً خارجياً أي ايجاراً تتقاضاه هذه البلدان عن تأجير اراضيها للشركات النفطية الاجنبية . وهو ريع خارجي مكتسب .ولم يتولد من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني بالمفهوم الاقتصادي المتعارف عليه في انتاج السلع . ان الطبيعة التي تحكم الانتاج النفطي ، تأخذ صفة الاستهلاك (الاستخراج) التدريجي لمخزون ثابت من الثروة التي يرثها كل جيل من الاجيال التي سبقته.وهذا الوضع ، يعرض الدولة الريعية للمخاطر في عائدات التصدير . ومدخولات الميزانية . ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي .فأن الشركات النفطية الوطنية في المنطقة (مجلس التعاون الخليجي) ماهي الابمثابة وكالات للشركات النفطية الكبرى في البلدان المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم . وهي اصلاً البلدان المتقدمة صناعياً .

ويؤكد احد الاكاديمين الباحثين من المنطقة نفسها،" ان الدولة الريعية نمط انتاجي راسمالي . يقوم في ظل غياب قاعدة انتاجية تعزز واقعاً طبقياً محدداً او متبلوراً . لانها تعتمد على ريع قادم عن صناعة استخراجية للطبيعة دوراً هائل فيها . ولان هذا النشاط الاستخراجي يعهد به

الى مؤسسات تابعة لدول راسمالية تقوم بالاستشارة والتصدير بالخارج والتبعية له مسألة ضرورية لاستمرار هذا النمط"[١].

وقد ادى الترويج المرسوم لفكرة فائض الاموال النفطية ، واذ تعميق عناصر الاقتصاد الريعي لذا شاعت في داخل هذه الاقتص الى حد يصبح معه الارتباط مع اقتصادات البلدان المتقدمة و المهاجرة والمصدرة للريع الهدف النهائي لتلك الاقتصادات . و المعجل . الامين العام السابق لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعيه ، من هذا المنطلق يرى سيطرة قطاع النفط على اقتصادات دول الخليج العربية (يجعل) من الصعب التخطيط المبرمج على المدى المتوسط . وخلال فترات التغيرات الاقتصادية السريعة ، فأنه حتى التخطيط قصير المدى يصبح مستحيلاً . وذلك بسبب انكشاف اقتصادات هذه الدول . وتحكم التغيرات الخارجية فيها . ومما لاشك فيه فأن سياسة الانفتاح الاقتصادي المطلق والتي تتبعها اغلب هذه الدول تزيد من حدة هذا الانكشاف "[٢].

كما ان الاقتصادات الريعية تحاول ، ومن خلال الجماعات المهيمنة على توجهاتها ، الدفاع عن قيمتها بكافة الوسائل المتاحة لها . ففي الوقت الذي تدعي فيه عجزها عن توفير فرص الاستثمار للمدخرات المحلية ، فأنها تستقبل مزيد اً من رؤوس الاموال الاجنبية على هيأة مشروعات مشتركة . كما انها تنتج من النفط الخام كميات تفوق بكثير حاجتها الحقيقية . في سبيل احداث المزيد من الفائض النقدي لتحقيق مايسمى بـ(مجتمع الرفاهية) ولاغراض اخرى مرتبطة بالخارج . وقد عبر عن هذه الحالة احد الاكاديمين الباحثين المعروفين في المنطقة بالقول ((طالما اصبح المواطنون في الاقطار النفطية اكثر قبولاً على العيش من دخل يشبه-ريع الوقف -فأن مساهمتهم في الاقتصاد الانتاجي ستكون هامشية))[٣].

وبذلك يتحول الافراد المواطنون في هذه الاقطار الى مجرد مجموعة من الاشخاص الذين يحصلون على ريع مجاني مقابل مواطنتهم لاغير . وبذلك تنتفي عنهم صفة المشاركة الحقيقية في التطور والتقدم الاقتصادي والحضاري . بل وفي صنع مستقبل اقطارهم .

ثانياً:بعض السمات الحالية للاقتصاد الاماراتي

تعد دولة الامارات العربية المتحدة انموذجاً لدراسة مايسمى بـ(دولة الرفاهية).(Welfar State) وذلك لعدة اسباب ، منها، انها حققت أعلى دخل للفرد في العالم . وذلك ابتداء من حقبة الثمانينات . اذ بلغ اعلى معدل له عام ١٩٨٩ وهو (٢٣٧٩٨) دولار شهرياً [٤]. وخلال حقبة الثمانينات بالذات ايضاً ، استحوذت ولازالت كذلك ، خدمات الرفاهية الاجتماعية على نسبة ٦٠

...رانية الاتحادية [٥]. فقد حولت الدولة الى مؤسسة خيرية كبيرة . مهمتها تحويل ...ي الناتج عن ايراد ات النفط ، الى قنوات انفاقية متشعبة تخدم المجتمع برمته ...ي . وعلى الرغم من مشروعية هذا النهج ، الاان الدولة حولت (الرفاهية الاجتماعية) ...ى شعار تنموي والى قانون اجتماعي واسلوب في الحياة . لكنها في ذات الوقت لن تتمكن من معالجة الاختلالات الاقتصادية بشكل جذري ولذلك ظل النفط هو المصدر الاساسي للدخل الوطني . كما هو الممول الرئيس للخدمات الاجتماعية ، فاصبحت الدولة هي الراعي الذي يطعم بسخاء المجتمع المسترخي على وسائد الدولة الوفيرة . وكان من افرازات الرفاهية الاجتماعية هو هذا "التهميش والعزل السياسي للفرد . وهو الوجه الاخر لتضخم الدولة واستقلالها عن المجتمع المدني . ففي الوقت الذي توسعت فيه برامج الرفاهية الاجتماعية وحققت الدولة لمواطنيها جل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت نفسه التزم المواطنون الصمت تجاه تجريدهم الى حد ما من حقوق المشاركة في صنع الحاضر والمستقبل . لقد تسببت الرفاهية الاجتماعية في خلق انسان عربي مسرف واتكالي وشكلي واستهلاكي . يعاني من تصدعات وتشوهات قيمية وسلوكية ويفتقر الى الوعي والانتماء الوطني "[٦].

على العكس من دوافع (الرفاهية الاجتماعية) في البلدان المتقدمة صناعياً ، والتي برزت نتيجة للتطور الصناعي والحضاري ، فأن هذه الرفاهية في الامارات كما هي في الاقطار الخليجية الاخرى ، ليست ظاهرة اقتصادية بنيوية . وانما كان الفائض المالي الناتج عن ايرادات النفط هو الممول الوحيد لها . ويتصف الهيكل الإنتاجي للامارات بعدم التوازن. فاكثر من ثلثي الدخل القومي يولده قطاع النفط . ولايساهم قطاع الزراعة والصناعة ألا بنسبة ٤ % فقط في توليد ذلك الدخل [٧].

وقد ادى النمو المتزايد للسكان واختلال الهيكل الانتاجي . ونمط التنمية المتبع الى تزايد استيراد السلع بانواعها كافة . فأصبح الاقتصاد يرتبط بشكل وثيق بالسوق العالمية .واصبح بالتالي عرضته للتضخم المستورد ، لانكشاف الاقتصاد على الخارج وقد بلغت نسبة هذا الانكشاف ١١٥,٥% عام ١٩٩٢.[٨].

وفي اقتصاد ريعي كاقتصاد الامارات لابد ان تبرز التجارة الخارجية بوصفها قطاعاً رئيسياً في القطاعات الاقتصادية الاخرى للدولة . كما تتقدم الاستيرادات لتلتهم الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي لتغطية متطلبات (مجتمع الرفاهية) ، فقد اشار ت البيانات المتاحة الى ان معدل حجم الاستيرادات تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الثاني من السبعينات على سبيل المثال . كما ارتفع الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات بالاسعار الجارية بنسبة

(٢,١٣%)بين السنوات ١٩٧٥-١٩٨٥. واتضح ان نسبة ٧٥% من التضخم السائد ، هو تضخم مستورد . ومعلوم ان نسبة ٨٠ % من استيرادات الامارات تاتي من البلدان المتقدمة صناعياً[٩]. ولعل مايميز الاقتصادات الريعية ايضاً ، هو تعرضها الدائم الى هزات الصدمات الخارجية . من دون تمكنها من تثبيت او تكييف المتغيرات الاقتصادية لصالحها وكمثال على ذلك ، فقد تراجع ميزان الحساب الجاري كجزء من ميزان المدفوعات في الامارات من (٥٤٨٨) . مليون دولار عام ١٩٩٠ ، الى (١٨,٠) مليون دولار عام ١٩٩١[١٠].وذلك بسبب الاوضاع المتردية لسوق النفط العالمية .وتشبع الاقتصاد المحلي بالسلع المستوردة . وعليه فقد تراجعت عائدات النفط من ١٦مليار دولار سنة ١٩٩٠ ، الى ١٣,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٢ [١١].

وعلى الرغم من ان الانتاج النفطي للامارات يفوق الحاجة الفعلية للاقتصاد حيث بأمكانها الاعتماد على نصف الانتاج القائم (٢,١٦١مليون ب/ي) للانفاق على قطاعات التنمية الحقيقية ، الانه ليس باستطاعة هذه الدولة ، كما هي الحال بقية اقطار المجلس خفض الانتاج الى ذلك الحجم ، بسبب ارتباط الاقتصاد بالنظام الراسمالي العالمي.وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات . والتي اصبحت تتحكم بنفوط المنطقة استخراجاً وانتاجاً وتسويقاً . فضلاً عن ان خفض الانتاج لايرضي تلك الشركات .لان ذلك يعني رفع الاسعار كما ان خفض الانتاج يصحبه عوائد اقل وهذا يؤدي الى خفض الاستيرادات بانواعها ،وبخاصة الاستهلاكية . وكذلك الانفاق العسكري ، من البلدان المتقدمة صناعياً . وبذلك ليس من المستغرب ان تكون نسبة الاستيرادات في هذه الدولة تفوق الصادرات . حيث وصلت هذه النسبة الى ١٥٦ % عام ١٩٨٩ .ونتيجة تراجع عوائد النفط انخفضت هذه النسبة عام ١٩٩١ الى ١٥٣ % [١٢].

ولذلك فان محور النشاط الاقتصادي للدولة هو التجارة الخارجية ، والتي تتسم بطابع التبعية للسوق الراسمالي العالمي . ويضم هذا القطاع اكثر من نصف قوة العمل العاملة في قطاع الخدمات الذي يضم نسبة ٥٧ % من قوة العمل الاجمالية [١٣]. وعلى الرغم من ان هذه النسبة (٥٧ %)تعد مقبولة في هذا القطاع ، قياساً لما هو حاصل في البلدان الصناعية (الولايات المتحدة ٧٢ %، المملكة المتحدة ٧٠% ، اليابان ٥٩ %)الان نشاط قطاع الخدمات في هذه البلدان اصبح جزءاً ضروريا ومكملا لعملية التصنيع ، بحيث ظهر مايعرف ، ومنذ السبعينات بـــ(خدمات المنتجين) . اذ تؤدي هذه الخدمات الى زيادة المدخولات من التجارة الخارجية في الوقت الذي يستحوذ فيه التشييد والبناء في الامارات على نسبة ١٧,٢% من اجمالي قوة العمل عام ١٩٩١.

وبناءً على ماتقدم ،فأن الاقتصاد احادي المصدر ، لن تكون الصادرات الاخرى فاعلة نشيطة في الدخل القومي . وهي حالة طبيعية لاي اقتصاد ريعي . وسنوضح ذلك لاحقاً.

ثالثاً: موقع الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الاماراتي

تحتل فقرة الصادرات غير النفطية ، موقعاً مهماً في ميزان المدفوعات لدولة الامارات . ففي عام ١٩٨٩ ، بلغت قيمة هذه الصادرات ـو١٦ مليار درهم . في الوقت الذي بلغت فيه قيمة صادرات النفط الخام ٣٧,٥٠ مليار درهم بمعنى ان نسبة الصادرات غير النفطية الى النفطية هي ٤٢,٦ % وفي عام ١٩٩١ بلغت هذه النسبة ٦٣,٤ %. ثم تراجعت عام ١٩٩٢ الى ٥٨ % (جدول رقم ١).

وتعطي البيانات في الجدول المذكور انطباعاً اولياً (تمويهياً) للباحث بتطور الهيكل الانتاجي الاقتصادي للدولة ، على اعتبار ان الصادرات غير النفطية في هذا القطر الخليجي ، تشكل مروداً استراتيجياً لميزان المدفوعات . لكن الوجه الاخر لهذه البيانات يكشف عن الخلل الاقتصادي العميق في مفاصل الاقتصاد . وذلك لسببين :-

اولهما :-ان الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية يتكون من مواد الاغذية والحيوانات الحية والمشروبات والسكائر ومواد خام غير صالحة للاكل . ووقود معدني وزيوت ودهون حيوانية . والكيمياويات والمعدات . فضلا عن سلع ومواد غير مصنفة . وقد واجه الباحث صعوبات معقدة بشان بيانات الصادرات . سواء من المصادر الوطنية او من المصادر الاجنبية . وتتعلق هذه الصعوبات في كيفية الفصل بين الصادرات النفطية وغير النفطية . فالمصادر الوطنية تزاوج بين المشتقات النفطية والصادرات الاخرى . كما هو الحال في التقرير السنوي لمصرف الامارات المركزي عام ١٩٩١-١٩٩٢ .

وكذلك في المحلق الاحصائي للمصرف المذكور. فضلا عن تباين البيانات من حيث القيمة . الاننا ارتاينا الاعتماد على المصادر الوطنية وصندوق النقد العربي . ومن خلال الدول رقم (١) الخاص بالصادرات واعادة التصدير يتضح مدى التطور القيمي للصادرات غير النفطية واعادة التصدير . ويبدو ان ارتفاع هذه القيمة في سنة ١٩٩١ ليس لحالة طبيعية تتدرج وفق السنوات. (وانما نتيجة لانتعاش الطلب في اقطار المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج)[١٥].

فكانت نسبة هذه الصادرات الى الصادرات النفطية ٤٣ % وهي نسبة عالية ظاهرياً . الانها في حقيقتها لاتعكس تقدم القطاعات الاقتصادية الاخرى لان نسب كبيرة منه تدخل في مجال الخدمات . فضلا عن ان الوحدات الانتاجية التي قامت بانتاجها هي شركات متعددة الجنسية في الدولة . كما ان قيمة اعادة الصادرات منها مرتفعة جداً . وهذا ماسناتي اليه في الفقرة التالية .

وثانيهما :ارتفاع اقيام ادارة التصدير ،حيث تشكل تجارة اعادة التصدير مورداً مالياً كبيراً في الميزان التجاري لدولة الامارات العربية . ولم يتمكن الباحث من العثور في ميزان المدفوعات على فقرة منفصلة لاعادة التصدير خلال سنوات كافة الان احد المصادر اشار لذلك في عام ١٩٩١ . وسنستخدم هذا الرقم القيمي للتاكيد على الخلل في مفاصل الاقتصاد الاماراتي .

فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية خلال الربع الثالث من عام ١٩٩١ ماقيمته ٤,٣٧٧,٧٧٩ مليار درهم [١٦]. شكلت منها تجارة اعادة التصدير نسبة ٦٤,٤% فكانت قيمتها ٣,٥٣٧,٣٤٣ مليار درهم. في الوقت الذي كانت فيه الصادرات غير النفطية ٨٣٧,٤٥٦مليون درهم والتي لاتتضمن اعادة التصدير ومن الجدول رقم (٢) الخاص بهيكل السلع المعاد تصديرها من امارات ابو ظبي على سبيل المثال (لعدم توفر ذلك من الامارات مجتمعة) يتضح ان صادرات السلع المصنعة من الربع الاول من عام ١٩٩٠ قد احتلت المرتبة الاولى في قائمة الصادرات ثم الكيمياويات واحتلت فقرة الاغذية والحيوانات الحية المرتبة الثالثة . وكدليل اخر على تشوه الرقم القيمي للصادرات غير النفطية في الدولة يظهر الجدول ان قيمة اعادة التصدير قد فاقت مجمل الصادرات غير النفطية بكثير . فشكلت نسبة ٨٢,١% من اجمالي الصادرات غير النفطية لنفس الفترة . وعلى الرغم من ان البحث تنحصر مهمته الزمنية لغاية ١٩٩١ .الاننا ارتاينا ان ندعم راينا بشان تشوه هيكل الصادرات في الامارات باكثر من مؤشر والمصدر يؤكد استمرارية هذا التشوه ففي جدول (٣) الخاص باعادة الصادرات خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤ لامارة (راس الخيمة) كان من بين اهم السلع المعاد تصديرها هي السيجائر التي شكلت ٣٥ % من اجمالي اعادة الصادرات وتليها الالكترونيات في الدرجة الثانية ٢٢ % وهاتان المادتان مستوردة في الاساس وغير منتجة في المفهوم الاقتصادي . وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لاعادة صادرات راس الخيمة احتلت ايران المركز الاول من بين الدول المعاد تصدير السلع اليها بنسبة ٨٤,٢٧ % وهذه الحالة تشمل امارة دبي [١٧].ولاغرابة في ذلك ، فايران شريك تجاري رئيس للامارات بسبب الجوار .

الخاتمة والاستنتاجات :

من غير المستغرب وجود ظاهرة الخلل في التجارة الخارجية لدولة الامارات بوصفها واحدة من الدول الريعية في المنطقة. ولكن المستغرب هو قيام الباحثين في شؤون المنطقة بتحليل بيانات التجارة الخارجية ، وابراز التطورات النفطية في الميزان التجار ي. وهم حتى في حالة التطرق الى الصادرات النفطية ، يتخلون عن الفصل بين الصادرات واعادة التصدير . وقد بينا في الفقرات السابقة كيف تهيمن اعاد الصادرات على مجمل الصادرات غير النفطية

وان منشأ هذه الصادرات ليس وطنيا بمعنى ليس من انتاج الهيكل الانتاجي المادي والبشري يشير احد الباحثين من ابناء المنطقة الى ذلك بالقول((ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لاقطار المنطقة لم تؤد الى ايجاد بناء انتاج قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها.فهذه التنمية لم تؤد الى بناء هيكل الانتاج المادي والبشري القادر على توليد طاقة انتاجية مدعمة ذاتياً وقادرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المتوسط))[١٨].

من وجهة نظر الاقتصاد السياسي والتحليل الاجتماعي الجدلي فأنه لاغرابة ايضاً ان يتعمق هذا الخلل في التجارة الخارجية للدولة . وفي جانب الصادرات غير النفطية . ذلك لان التركيبة الطبقية للسلطة تبرز هذا الخلل . وتاريخيا فان هذا التركيب هو الذي شكل نمط الدولة الريعية ((ففي ظل تدفق الاموال النفطية، تكونت في البلدان النفطية شريحة راسمالية عالية (برجوازية) قوامها المصدرون والمستوردون والمقاولون والمضاربون والعقاريون . وكذلك كبار المسؤولين الذين يتقاضون عملات مقابل تسهيل اتمام الصفقات))[١٩].

الانه في البلدان الخليجية حصراً، يبقى المشهد الاقتصادي اكثر غرابه في العصر الحديث . فالتركيبة القبلية والعشائرية تتربع على قمة البناء الفوقي للدولة ، وعلى مستوى علاقات الانتاج والتوزيع تتعاش الفئات الريعية بمختلف صفوفها ومستوياتها . لكنها تبرز اكثر في قطاع التجارة والمال والملكية العقارية من هنا تبقى الصفة الغالبة لعلاقات التوزيع هي اعادة تدوير الريع النفطي داخل المجتمع ، بسب ضعف وربما غياب كلي لقاعدة الانتاج المادي الابداعي وهذا ماكنا نرمي اليه في جانب من هذا البحث . وبناء على ماتقدم يمكننا ان نستنتج ماياتي :-

١-ان الخلل الاقتصادي لدولة الامارات ، هو خلل بنيوي ، كسائر الاختلالات الاقتصادية للدولة الريعية .

٢-ان الخلل في التجارة الخارجية للدولة هو بسبب ضعف هيكل الانتاج المادي والبشري ، وهذا بسببه ازدواجية وتشوه البناء وضعف علاقات الانتاج . وهذه سمة الدولة الريعية .

٣-ان اقيام الصادرات غير النفطية ، بشقيها ، الصادرات ، واعادة الصادرات ، تشكل مرودا مهما للدخل ظاهريا ، الانها ليست موردا بالمعنى الاقتصادي للمورد . فهي مجرد اعادة تدوير للدولار النفطي . كما ان هذه التجارة بصفتها الحالية . تجعل من الدولة مجرد منطقة عبور لبضائع من البلدان الصناعية الى دول الجوار . مما يؤكد طبيعة تبعية اقتصاد الدولة الى اقتصادات المراكز الراسمالية العالمية .

٤-ان الايرادات النفطية مهما ازداد حجمها فهي لايمكن ان تعكس التقدم الاقتصادي ولذلك ينبغي الاستفادة من حجم هذه الايرادات في ايجاد القاعدة الانتاجية الحقيقية التي تنمي الاقتصاد

بكل قطاعاته . وتؤسس فروعاً جديدة له ولذلك حذر تقرير جرىء صادر من مصرف الامارات المركزي لعام ١٩٩٣ بعد ما احدثت اسعار النفط المنخفضة عجز في فائض الحساب الجاري من ٣,١ مليار درهم عام ١٩٩٢ ، الى ١,٨٢١ مليار درهم من ((ان الاعتماد الكامل على صادرات النفط سيجبر اقتصادات الامارات في النهاية على الضلوع لتقلبات سوق النفط العالمية والركود الاقتصادي على الساحة الدولية))[٢٠].ان انخفاض اسعار النفط . وتراجع كمياته المصدرة عام ١٩٩٣.ادى الى تراجع الايرادات من ٥٣,١٢ مليار درهم عام ١٩٩٢ ،الى ٥١,٣٥ مليار درهم عام ١٩٩٣ وينعكس ذلك للتاكيد على تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي . ظاهريا تعكس هذه الحالة تقدما في هيكل الصادرات . لكنها في حقيقتها تخفي تبعية القطاع التصديري للسوق الراسمالية العالمية كلياً.

٥-ان جل الحياة الاقتصادية والاجتماعية اصبحت مرتبطة بالدعم الحكومي . وهذا الدافع هو انعكاس للدولة الريعية . فالقطاع الصناعي والزراعي والمواد الغذائية والكهربائية مدعومة ببرامج الدعم الحكومي وتخصص لها ميزانية سنوية ضخمة .

جدول رقم (١)

الصادرات النفطية وغير النفطية (مليون درهم)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
اجمالي الصادرات	٤٤,٧	-٥٧,٩	-٧٨,٩	-٨١,٥
الصادرات النفطية	-٢٨,٤	-٣٧,٩	٥٤,٥	-٥٣,٩
صادرات الغاز	٣,٢	٣,٥	٤,٥	٤,٥
الصادرات غير النفطية واعادة التصدير	١٣,٥	-١٦,٩	-١٩,٤	٢٣,٥

المصدر:(١) الاسعار والاحصاءات المالية لمنطقة الاسكوا.الامم المتحدة العدد الثاني عشرعمان،١٩٩٣ ص ١٤٥

(٢)مصرف الامارات المركز . التقرير السنوي ١٩٩١ ص ٢٩.

جدول رقم (٢)

صادرات ابو ظبي للربع الاول من سنة ١٩٩٠ (%)*

مجموعات السلع	%	اعادة التصدير	% اعادة التصدير الى اجمالي الصادرات
الاغذية والحيوانات الحية	١٨,٦	٢٢,٢	٧٤,٤
المشروبات والسيجائر	٣،٢	٠,١	
الوقود المعدني والشحوم	-و١	٠,٤	
مواد خام غير صالحة للاكل	٧,٧	١,٨	
الزيوت والدهون الحيوانية	٠,٤	٠,٥	
الكيمياويات	٢٠,٥	٢,٥	
سلع مصنعة	٢٧,٨	١٥,٤	
الالات والمعدات	٨,٧	٢٧,٩	
سلع متفرقة	-و١٢	٢٩,١	
سلع ومواد غير مصنعة	٠,٢	٠,١	

المصدر : مجلة (ابو ظبي)العدد ٢٢٠ السنة ١٩ مايو ١٩٩٠ غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي . الامارات . ص٢٥.

(*) لم يجد الباحث جدوى من ذكر القيمة . لان النسب هي التي تعلن عن الغرض في الجدول .

جدول رقم (٣)

اعادة الصادرات من امارة راس الخيمة

للنصف الاول من عام ١٩٩٤ (%)

البضاعة	النسبة المئوية
سيجائر	٣٥
الكترونيات متنوعة	٢٢,٠
اقمشة وملابس جاهزة	١٤,٢
اغنام حية	١٠,٤
مستحضرات ومواد تجميل	٤,٢
قطع غيار سيارات	٤,١
معدات حفر نفطية	٢,٤
اجهزة مواد التصدير	١,٤
العاب وادوات رياضة	١,٤
مكائن طرادات بحرية	-و١
بضائع متفرقة	١
مواد غذائية	٠,٨
متفجرات مدنية	٠,٢
قرطاسية	٠,٢
مكائن صناعية	٠,٢
اثاث ومواد منزلية	٠,١
سيارات	٠,٠٦

المصدر: مجلة (الغرفة) العدد (١١٤)نوفمبر -١٩٩٤ . غرفة تجارة وصناعة راس الخيمة .الامارات العربية المتحدة . ص١٥.

الـــــهوامـــش:-

١.د.عبد الخالق عبد الله :التبعية .والتبعية الثقافية . مجلة المستقبل العربي العدد ،(٨٣) كانون الثاني /١٩٨٦ . مركزدراسات الوحدة العربية . بيروت .ص١٥.

٢.عبد الله حمد المعجل.الصناعة في الخليج والمتغيرات الدولية . مجلة التعاون الصناعي .العدد ٣٣ ، السنة التاسعة .يوليو١٩٨٨.الدوحة . قطر . ص٥.

٣. د. علي خليفة الكواري : حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية ،المستقبل العربي ، العدد ٢٧،ايار ١٩٨١،بيروت،ص٣٤.
٤.تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ . برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص١٢٧.
٥.د.عبد الخالق عبد الله .الرفاهية الاجتماعية في دولة الامارات.الملتقى الاجتماعي الثقافي الثاني لجمعيات وروابط الاجتماعيين في الدول العربية الخليجية.الكويت(٢٠-٢٢) نوفمبر ١٩٨٩ ص١٥.
٦. المصدر السابق نفسه .
٧. مجلة المال والصناعة ، العدد العاشر /١٩٨٩ . بنك الكويت الصناعي . الكويت،ص٨.
٨.مصرف الامارات المركزي –التقرير السنوي ١٩٩٢.
٩. المصدر السابق نفسه ص١٧
MEED,22NOV.1992.vol.35.No.47.P.14.
١٠.
١١.صحيفة مصرف الامارات الصناعي . السنة الثامنة . العدد الاول يناير /١٩٩٣ ،ص٤٤٩.
١٢.تقرير التنمية البشرية للسنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ .ص١٦٢ وص١٦٨.
١٣.تقرير عن التنمية البشرية العام ١٩٩٤ ص١٦٨.
١٤.مصرف الامارات المركزي ، التقرير السنوي ١٩٩١،ص١٠
١٥.مصرف الامارات المركزي . التقرير السنوي ١٩٩٢ .ص٢٩.
١٦.مصرف الامارات المركزي . الملحق الاحصائي مارس/١٩٩٣ المجلد١٣، العدد ١،ص٢٣
١٧.مجلة الغرفة :العدد(١١٤)نوفمبر . غرفة التجارة وصناعة راس الخيمة ص١٦.
١٨.د. عبد الخالق عبد الله : النفط والنظام الاقليمي الخليجي . مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨١،اذار ١٩٩٤.ص١١.
١٩. محمود عبد الفضيل : التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . وجامع الامم المتحدة –١٩٨٨ ،ص١٧٠.
٢٠.نشرة عالم النفط والمال المجلد ٢٧. العدد ٣-٨/ آب/١٩٩٤ قبرص .ص١١.